

جامعة الإسكندرية  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة

# دراسة لتحديد تأثير دور المحاسب كفاحص قانوني على بيئة المحاسبة والمراجعة المصرية مع دراسة تطبيقية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة  
مقدم من الباحثة - أمينة رمضان محمد نمير  
معيدة بقسم المحاسبة  
كلية التجارة بدمنهور - جامعة الإسكندرية

## تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / إسماعيل إبراهيم جمعة	الأستاذ الدكتور / محمد السيد سرايا
أستاذ المحاسبة والمراجعة	أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية	كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي  
أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعٍ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ  
شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا  
يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢﴾

سورة فاطر

# لجنة الحكم على الرسالة

مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور / إسماعيل إبراهيم جمعة

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

عضواً

الأستاذ الدكتور / محمد سامي راضي

أستاذ المحاسبة والمراجعة

ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

كلية التجارة – جامعة طنطا

مشرفاً وعضواً

الأستاذ الدكتور / محمد السيد سرايا

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

عضواً

الأستاذ الدكتور / سمير كامل عيسى

أستاذ المحاسبة والمراجعة

ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

## شكر وتقدير

الحمد لله من قبل ومن بعد الذي علمني من خزائن علمه ما لم أكن أعلم وكان فضله عليّ عظيماً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي الأمين المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،،،

بعد التوجه بالحمد والشكر لله عز وجل، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر، والعرفان، والامتنان، وعظيم التقدير لأبي، ومعلمي، وأستاذي، الأستاذ الدكتور / إسماعيل إبراهيم جمعة، أستاذ المحاسبة والمراجعة، وعميد كلية التجارة بجامعة الإسكندرية السابق، ورئيس قسم نظم المعلومات، لتفضل سيادته بقبول الإشراف على الرسالة، ولما تكبده من عناء ومشقة ولما شملني به من رعاية وحسن توجيهه، فلقد كان وبحق نعم الأب، فهو لم يبخل بالجهد أو بالوقت في سبيل إخراج هذا البحث في صورته الحالية وذلك بالرغم من تعدد أعبائه ومسئوليته، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أدعو له بموفور الصحة والعافية وأن يبارك له في عمره، وأن يجعله الله مناراً للعلم، وأن يمكنه من بذل المزيد والمزيد من العطاء، وأن يجزيه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر، والعرفان، والامتنان، وعظيم التقدير لأبي، ومعلمي، وأستاذي، الأستاذ الدكتور / محمد السيد سرايا، أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية، لتفضل سيادته أيضاً بقبول الإشراف على الرسالة، ولما تكبده من عناء ومشقة ولما شملني به من رعاية وحسن توجيهه خاصة في المراحل الأولى من إعداد هذا البحث، فلقد كان وبحق نعم الأب، فهو لم يبخل بالجهد أو بالوقت في سبيل إخراج هذا البحث في صورته الحالية وذلك بالرغم من تعدد أعبائه ومسئوليته، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أدعو له بموفور الصحة والعافية وأن يبارك له في عمره، وأن يجعله الله مناراً للعلم، وأن يمكنه من بذل المزيد والمزيد من العطاء، وأن يجزيه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / محمد سامي راضي، أستاذ المحاسبة والمراجعة، ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة طنطا، فمن فضل الله عليّ تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة على الرغم من تعدد أعبائه ومسئوليته وكثرة

مشاغله، وهو ما اعتبره الباحث شرفاً عظيماً له، متعه الله بموفور الصحة والعافية، وجزاه عنّي خير الجزاء، وجعل هذا العمل في ميزان حسناته إن شاء الله.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور/ سمير كامل عيسى، أستاذ المحاسبة والمراجعة، ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة الإسكندرية، عليّ تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة على الرغم من تعدد مسؤولياته وكثرة أعبائه ومشاغله، متعه الله بموفور الصحة والعافية وجزاه عنّي خير الجزاء، وجعله عوناً لي ولزملائي بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية.

كذلك أتوجه بالشكر، والعرفان، والجميل، وعظيم التقدير لأبي، ومعلمي، وأستاذي، الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب نصر علي، أستاذ المحاسبة والمراجعة، ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة الإسكندرية السابق، صاحب الكثير والكثير من الأفضال عليّ، متعه الله بموفور الصحة والعافية وجزاه الله عنّي خير الجزاء، وبارك اللهم له في عمره، وجعله عوناً لي ولزملائي بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية.

كذلك أتوجه بالشكر والتقدير لجميع أساتذتي في قسم المحاسبة بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية وفرعها بدمهور، والذين لهم الفضل في التكوين والبناء العلمي للباحث، وأيضاً لجميع زملائي من المعيدين والمدرسين المساعدين بكلية التجارة جامعة الإسكندرية وفرعها بدمهور أيضاً، ولكل من مد لي يد العون والمساعدة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لجميع الأساتذة والمعيدين بقسم الإحصاء والتأمين، وأخص بالشكر الأستاذة الدكتورة لبيبة حسب النبي، والأستاذ الدكتور محمد علي وكيل الكلية لشئون الطلاب، لما قدموه لي من جهود مضيئة، وخبرات، ونصائح غالية أثناء إتمام الجزء التطبيقي للبحث.

## إهداء

إلى من جعلهم الله سبباً في وجودي، أبي وأمي  
الأعزاء، بارك اللهم لي فيهم ومتعهم بموفور  
الصحة والعافية.

إلى من جعلهم الله دائماً عوناً وسنداً لي، أخوي  
محمد وعماد، والأستاذ محمود حسين الدخاخي  
زوج أختي بارك اللهم لي فيهم وأحفظهم من كل  
سوءٍ

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
١	<b>الفصل الأول: الإطار العام للبحث</b>
١	١- مقدمة البحث
٢	٢- هدف البحث
٢	٣- مشكلة البحث
٣	٤- أهمية البحث
٤	٧- حدود البحث
٤	٨- خطة البحث
٧	<b>الفصل الثاني: أهم المفاهيم والعناصر والموضوعات ذات العلاقة بالفحص القانوني</b>
٧	مقدمة الفصل
٨	<b>المبحث الأول: أهم العناصر والمفاهيم ذات العلاقة بموضوع الفحص القانوني</b>
٨	١- معني الفحص القانوني وخدماته
٨	أ- خدمات التقصي وأنواعها
٩	ب- خدمات الدعم القانوني وأنواعها
١٠	٢- أنواع الفحص القانوني
١١	٣- علاقة مهنة الفحص القانوني بجرائم الغش بوجه عام والفساد بوجه خاص
١٢	٤- الفرق بين المفاهيم الخاصة بالغش والفحص القانوني
١٦	<b>المبحث الثاني: جرائم الغش والفساد: أشكالها ودوافعها</b>
١٦	١- مفهوم وأنواع الغش
١٩	٢- أسباب ودوافع ارتكاب جرائم الغش والفساد
٢١	٣- أنواع العلامات التحذيرية والمؤشرات الدالة على وجود غش
٢٥	<b>المبحث الثالث: المراحل الخاصة بعملية التقصي عن حالات الغش والفساد</b>
٣٣	<b>الفصل الثالث: تحليل وتقييم أهم الدراسات السابقة</b>
٣٣	مقدمة الفصل
٣٥	<b>المبحث الأول: معني الفحص القانوني وطبيعة الخدمات التي يقدمها الفاحص</b>

	لقانوني.
٣٥	١ - معني الفحص القانوني.
٣٧	٢ - خدمات الفحص القانوني
٤٢	٣ - الفرق بين الفحص القانوني والمراجعة المالية وخدمات التأكيد
٥٢	خلاصة المبحث
٥٤	المبحث الثاني: أسباب إضافة خدمات الفحص القانوني لقائمة خدمات المحاسبة والمراجعة
٥٤	١ - الدراسات التي أظهرت أهمية مهنة الفحص القانوني كأداة لمحاربة الغش والفساد
٥٩	٢ - الدراسات التي أظهرت اختلاف دور مهنة الفحص القانوني عن الدور الذي تؤديه مهنة المراجعة وأهميته كأداة لتقليل فجوة التوقعات
٦٣	خلاصة المبحث
٦٤	المبحث الثالث: المتطلبات والخطوات العملية لتفعيل مهنة الفحص القانوني
٦٤	١ - المتطلبات الأكاديمية والتنظيمية والمهارات الشخصية اللازمة لحصول الشخص على لقب فاحص قانوني
٧٣	٢ - محتويات مقررات الفحص القانوني والطريقة التي يتم بها تقديم تلك المقررات
٧٨	٣ - المنافع والصعوبات المتعلقة بالفحص القانوني
٨٠	خلاصة المبحث
٨١	الفصل الرابع: تحليل وتقييم الإصدارات المهنية للفحص القانوني وإطار مقترح لتنظيم مهنة الفحص القانوني بجمهورية مصر العربية
٨١	مقدمة الفصل
٨٢	المبحث الأول: أهم الإصدارات المهنية المتعلقة بالفحص القانوني
٨٢	١ - معيار الممارسة المعيارية لتكليفات الفحص القانوني والتقصي
٨٩	٢ - قائمة معايير الفحص القانوني رقم ١١
٩١	٣ - الإرشاد الخاص بقائمة معايير الفحص القانوني رقم ١١
٩٤	خلاصة الفصل



٩٦	<b>المبحث الثاني: إطار مقترح لتنظيم مهنة الفحص القانوني بجمهورية مصر العربية</b>
٩٧	١- التوصيف المهني لمهنة الفحص القانوني
٩٩	٢- مجال خدمات مهنة الفحص القانوني
١٠١	٣- نطاق خدمات مهنة الفحص القانوني
١٠٥	٤- متطلبات تفعيل مهنة الفحص القانوني
١٠٨	شكل رقم (١): إطار مقترح لتنظيم مهنة الفحص القانوني بجمهورية مصر العربية
١٠٩	<b>الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية</b>
١٠٩	مقدمة الفصل
١١٠	<b>المبحث الأول: التصميم المنهجي للدراسة التطبيقية</b>
١١٠	١- أهداف الدراسة التطبيقية
١١٠	٢- مجتمع وعينة الدراسة
١١٢	٣- أداة البحث
١١٥	٤- خطوات تنفيذ الدراسة التطبيقية
١١٦	<b>المبحث الثاني: تحليل النتائج</b>
١١٦	١- التحليل الإحصائي للردود المستلمة ونتائج الدراسة التطبيقية
١٣٥	٢- نتائج البحث
١٣٩	<b>الفصل السادس: الخلاصة والتوصيات</b>
١٣٩	١- خلاصة البحث
١٤٢	٢- توصيات البحث
١٤٤	٣- مجالات البحث المستقبلية المقترحة
١٤٥	٤- المراجع
١٥٥	ملاحق البحث
١٥٧	ملحق رقم (١): قائمة الاستقصاء المقدمة للأكاديميين
١٦٩	ملحق رقم (٢): قائمة الاستقصاء المقدمة للممارسين

## الفصل الأول

### الإطار العام للبحث

#### ١ - مقدمة البحث

لا يكاد ينقضي يوم دون سماع أخبار إما عن إساءة استخدام الإدارة للمعايير المحاسبية أو عن وجود أخطاء جسيمة من جانب بعض المراجعين. الأمر الذي تسبب في مطالبة العديد من الشركات في الآونة الأخيرة بإعادة نشر قوائمها المالية وإعادة الإعلان عن نتائجها المالية. ومثل هذه الأفعال تطرح التساؤل حول الدور الذي يجب أن يؤديه المراجعون مما دعا الجهات المسؤولة عن وضع معايير المراجعة إلى إلقاء مسؤولية متزايدة على المراجعين من أجل الاهتمام بمخاطر الغش The Risks of Fraud عند مراجعتهم للقوائم المالية. أيضاً طالب مجلس الإشراف العام على مهنة المحاسبة والمراجعة بالولايات المتحدة بضرورة امتلاك المحاسبين القانونيين القائمين بعمليات المراجعة لمهارات قوية في مجال الفحص القانوني Forensic Accounting، لكن هذه المتطلبات تطرح تساؤلاً جديداً ألا وهو! من أين سنأتي بهؤلاء المراجعين الذين يمتلكون مهارات الفحص القانوني؟ أيضاً فهناك الكثير من الدراسات الأكاديمية التي أوضحت أن هناك جامعات قليلة جداً هي التي تقوم بتقديم مقررات الفحص القانوني ضمن مقرراتها الدراسية وأن هناك ندرة شديدة جداً في الكتب والمواد الدراسية التي تزود المراجعين بالمهارات اللازمة لإدراك واكتشاف حالات الغش التي قد تحدث داخل الشركات التي يقومون بمراجعة أعمالها (Carnes & Gierlasinski, 2001).

ومما لا شك فيه فإن هناك حاجة ماسة وملحة الآن لإضافة الخدمات التي يقوم بها الفاحص القانوني Forensic Accountant لقائمة خدمات المحاسبة والمراجعة لأن هذا سيساعد على استعادة الثقة التي فقدتها مهنة المحاسبة والمراجعة في السنوات الأخيرة. فمن المعروف أن حالات الغش والفساد التي تهز عالم الأعمال من حين لآخر تؤثر بالسلب على أصحاب المصلحة مما يفقدهم الثقة في القوائم المالية لأن بعض هذه الحالات قد تحدث تحت مرئي ومسمع كل من المراجع الداخلي والخارجي بدون أن يستطيع أي منهما أن يمنع حالات الغش والفساد هذه، إما بسبب اعتباره موظفاً ينتمي للشركة وأي تصرف منه قد يهدد وضعه الوظيفي (بالنسبة للمراجع الداخلي)، أو بسبب القيود المفروضة على عمله (بالنسبة للمراجع الخارجي)، والتي قد تحد من قدرته على الوصول إلى الحقيقة وكشف حالات الفساد والغش هذه وذلك بالرغم من وجودها فعلاً وذلك لأنها قد تقع خارج حدود عمله. فهو مسئول في المقام الأول

عن إبداء رأيه في القوائم المالية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يركز على التأكد من صحة كافة المعاملات والمستندات المالية ويتأكد من أن كل عملية مثبتة بالدفاتر لها مستند خاص بها (ويقيم الدليل على صحة التأكيدات الخاصة بها وهي: الحدوث أو الوجود، والاكتمال، والحقوق والتعهدات، والتقييم، والعرض والإفصاح). فإذا تحقق من صدق كل هذه التأكيدات اعتبرت القوائم المالية صادقة، وبذلك يستطيع أن يبدى رأياً غير معدل على القوائم المالية وذلك بالرغم من احتمال وجود حالات غش وفساد ولكنها تقع خارج حدود عمله لأنه مسئول فقط عن التأكد من صحة كافة المعاملات المالية. أيضاً فإنه حتى في حالة اكتشاف المراجع الخارجي لحالات غش وفساد فإنه يقوم بإخطار الإدارة بهذه الحالات لكي تتخذ الإجراءات اللازمة. وبالتالي إما أن تتخذ الإدارة الإجراءات اللازمة ومن ثم يقوم المراجع الخارجي بإبداء رأيه وإصدار تقريره. أو أن ترفض الإدارة الاستجابة لطلبات المراجع الخارجي وهنا يمكنه الامتناع عن إبداء الرأي وهو أقصى تصرف يقوم به وذلك بدون أن يستطيع القيام بتوصيل الحقائق التي توصل إليها للجهات المسؤولة لأن هذا يعتبر خارج حدود اختصاصاته ومسئوليته.

## **٢ - هدف البحث**

يهدف البحث إلى تحديد مدى الحاجة لوجود مهنة الفحص القانوني ومدى تأثيرها على مهنة المحاسبة والمراجعة بجمهورية مصر العربية وتحديد متطلبات تطبيق تلك المهنة في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية.

## **٣ - مشكلة البحث**

أدى انهيار شركة انرون الأمريكية إلى اهتزاز الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة بسبب قيام محاسبي الشركة بالتلاعب في التقارير المالية لإخفاء الديون والخسائر التي قد تحققت على مدار السنوات السابقة، وأيضاً بسبب قيام المراجع الخارجي بالتواطؤ مع الإدارة وعدم قيامه بدوره المنوط به. الأمر الذي أدى إلى إصدار قانون ساربين أوكسلي [Sarbanes - Oxley Act, 2002] (SOA) وأيضاً أدى إلى ظهور مجموعة من الأسئلة الملحة التي تحتاج للإجابة عليها في الفترة القادمة، ومن أمثلة هذه الأسئلة.

- هل هناك تأييد من جانب المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة بجمهورية مصر العربية خاصة الأكاديميين والممارسين لمهنة وخدمات الفحص القانوني؟

- هل تحتاج مهنة المحاسبة والمراجعة الحالية لتعزيزها بالخدمات التي يؤديها الفاحص القانوني وهل إضافة خدماتها لقائمة خدمات المحاسبة والمراجعة سيزيد من فاعلية ومن جودة بيئة المراجعة والمحاسبة المصرية؟
- هل يجب أن يكون الفاحص القانوني أكثر تأهيلاً وخبرة من المراجع في منع وكشف الفساد والغش الإداري؟
- هل وجود فاحص قانوني مؤهل ومدرب سيزيد من ثقة أصحاب المصلحة في القوائم المالية وفي تقرير المراجع؟
- ما متطلبات تأهيل وتدريب الفاحص القانوني ومتطلبات كفاءته لأداء دوره في جمهورية مصر العربية؟

#### ٤ - أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من تزايد الطلب في الآونة الأخيرة على خدمات محاسب قانوني متميز ومؤهل لتقديم خدمات الفحص القانوني **Forensic Accounting**. حيث أتضح أن هناك حاجة ماسة وملحة إلى الخدمات التي يقدمها الفاحص القانوني وذلك للعديد من الأسباب أهمها.

أ- الاهتمام والتركيز المتزايد على مهنة الفحص القانوني باعتبارها أداة مهمة سوف تساعد الأفراد القائمين بعمليات التقصي **Investigation** على ملاحقة ومقاضاة مرتكبي جرائم الرشوة **Crimes of Bribery**، والغش **Fraud**، وغسيل الأموال **Money Laundering** وغيرها من الجرائم والتصرفات غير القانونية في الشركات.

ب- أن الاحتراف المتزايد وارتفاع مستوى ذكاء المتورطين في جرائم الفساد والرشوة وغيرها من الجرائم يستدعي ضرورة أن تكون مهنة الفحص القانوني من ضمن الأدوات الأساسية المستخدمة في عمليات التحري والتقصي وذلك لضمان نجاح عمليات التحري ومقاضاة الأطراف المتورطة في الأنشطة الإجرامية المختلفة حيث أن إلمام المحقق (من يقوم بعمليات التحري) بآليات الفحص القانوني يعتبر إضافة قوية لفريق التحقيق وستحسن من قدرتهم على مكافحة تلك الجرائم (Ahmad , 2003, P.1) .

ج- أن الاستخدام المتزايد للكمبيوتر وعمليات الصرافة الإلكترونية **E-Banking** وغيرها من التقنيات التي ظهرت في عصر المعلومات أدى إلى ازدياد معدلات جرائم الغش والفساد. كما أن إلمام واحتراف مرتكبي الجرائم لهذه التقنيات ومحاولة تسخيرها لإخفاء آثار جرائمهم أدى إلى

ضرورة وجود الفحص القانوني جنباً إلى جنب مع مهارات التحقيق الأخرى وذلك للمساعدة على اكتشاف مثل هذه الأنشطة (Ahmad , 2003, P.2).

د- حاجة بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية لهذه المهنة.

هـ- ندرة البحوث في هذا المجال والحاجة لجهد الأكاديميين والممارسين لتنظيم تلك المهنة.

## **٥- حدود البحث:**

١/٥- يخرج عن نطاق البحث بأي حال من الأحوال التعرض لمسئوليات مهنة المراجعة الداخلية أو الخارجية والدور الحالي لها إلا في حدود ما يخدم ذلك البحث ويساعد على إزالة الخلط واللبس بين مسئوليات المراجعة ومسئوليات مهنة الفحص القانوني، كما يخرج عن نطاق البحث تناول معايير المراجعة الخاصة بمسئولية المراجعين عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية على اعتبار أن مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية تختلف عن مسئولية الفاحص القانوني.

٢/٥- كذلك يخرج عن نطاق البحث التعرض لخدمات الحوسبة القانونية (Forensic Computing) والتي تشير لتحديد، وحماية، وتحليل، وتقديم الأدلة الرقمية (digital evidence) بطريقة مقبولة قانونياً، وذلك لأنه مجال تخصصي وعلم واسع جداً ويحتاج لإفراد عدد كبير من البحوث لتناوله، أما هذا البحث فقد كان تركيزه في الأساس على تعريف المهتمين ببيئة المحاسبة والمراجعة المصرية بالخطوط العريضة لمهنة الفحص القانوني على اعتبار أنها مازالت مهنة جديدة على بيئة المحاسبة والمراجعة المصرية ومعرفة مدى تأثيرها على بيئة المحاسبة والمراجعة.

## **٦- خطة البحث**

### **الفصل الأول: الإطار العام للبحث**

ويحتوى على مقدمة البحث، وأهدافه، ومشكلته، وأهميته، وحدوده.

### **الفصل الثاني: أهم المفاهيم والعناصر والموضوعات ذات العلاقة بالفحص القانوني**

ويهدف هذا الفصل إلى تناول أهم العناصر والمفاهيم ذات العلاقة بموضوع الفحص القانوني، وجرائم الغش والفساد والتعرض لأشكالها ولدوافعها، والمراحل الخاصة بعملية التقصي عن حالات الغش والفساد.

### الفصل الثالث: تحليل وتقييم أهم الدراسات السابقة

ويتم فيه تحليل ودراسة عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الفحص القانوني، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي: دراسات ركزت على معني الفحص القانوني وطبيعة الخدمات التي يقدمها الفاحص القانوني، ودراسات تناولت أسباب ودوافع إضافة تلك الخدمات لقائمة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة، ودراسات اهتمت بمتطلبات تنظيم وممارسة مهنة الفحص القانوني.

### الفصل الرابع: تحليل وتقييم الإصدارات المهنية للفحص القانوني وإطار مقترح لتنظيم مهنة الفحص القانوني بجمهورية مصر العربية

ويتم من خلاله تحليل وتقييم الإصدارات المهنية التالية والخاصة بمهنة الفحص القانوني: المعيار الصادر عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين والذي بعنوان: معيار ممارسة الفحص القانوني والتقصي (Standard Practices for Investigative & Forensic: IFA)، والمعيار الصادر عن المعهد الأسترالي للمحاسبين القانونيين والذي بعنوان قائمة معايير الفحص القانوني (Statement of Forensic Accounting Standards – APS 11)، والإرشاد الخاص به والذي بعنوان (Joint Guidance Notes GN2 – Forensic Accounting) الصادران عن المعهد الأسترالي للمحاسبين القانونيين بتاريخ يوليو ٢٠٠٢، ثم يتناول الفصل بعد ذلك الإطار المقترح لتنظيم مهنة الفحص القانوني بجمهورية مصر العربية.

### الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية

ويتم فيه وصف الدراسة التطبيقية، وعرض النتائج الإحصائية، وتحليلها، وذلك بغرض التعرف على نتائج الدراسة بشقيها النظري والعملي، وذلك بهدف الوصول لإجابات عن الأسئلة التي يهدف البحث الإجابة عليها. لذلك سيتناول هذا الفصل كل من التصميم المنهجي للدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي للبيانات ونتائج الدراسة التطبيقية.

### الفصل السادس: الخلاصة والتوصيات

ويتناول خلاصة البحث، وتوصياته، وكذا بعض مجالات البحث المستقبلية المقترحة.

